

Distr.: General
27 November 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى تقرير الأخير بشأن ليبيا المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/516) الذي يوفر معلومات مستكملة عن الحالة في ليبيا وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وكنت قد أشرت في ملاحظاتي التي أوردتها في الفرع الرابع المعنون "السلامة والأمن" من التقرير إلى تفاقم الحالة الأمنية العام في البلد وإلى استمرار عدم توفير الحكومة المضيفة حماية فعالة للأمم المتحدة (انظر S/2013/516، الفقرات ٨٤، و ٨٥، و ١٠٠). ومما يؤسف له أن الحالة لم تتحسن وأن موظفي الأمم المتحدة معرضون لخطر متزايد بالاعتداء عليهم.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان، بالتشاور مع ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، طارق متري، بإيفاد بعثة مديرين مشتركة إلى ليبيا. وتضم البعثة في عضويتها مديرين من إدارة الدعم الميداني، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتهدف البعثة إلى تقييم إمكانيات البعثة وقدرتها على أداء ولايتها في السياق الليبي المتغير والصعب. وكان من الأهمية بمكان إجراء تقييم للديناميات الأمنية الجديدة الماثلة في ليبيا وسلامة وأمن الموظفين. وأكدت بعثة المديرين المشتركة على الحاجة الملحة لتطبيق تدابير من شأنها أن تعزز حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، ولا سيما في ضوء عدم وجود قوات أمن وطنية يمكن الاعتماد عليها.

وبناء على تقييم للتهديدات والمخاطر السائدة التي تواجه موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، وعلى النتائج التي خلُصت إليها بعثة المديرين المشتركة ومحادثاتي الخاصة مع كبار المديرين، فقد استعرضنا عدة خيارات لتحسين الوضع الأمني للموظفين في ليبيا.



وقد نظرتُ في إمكانية نشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز الترتيبات الأمنية المعمول بها حالياً. وستقوم وحدة الحراسة هذه بتوفير الأمن في محيط مرافق الأمم المتحدة ومنشآتها في طرابلس وستتولى مراقبة الدخول إلى تلك المرافق والمنشآت. ويشكل وجودها رادعاً لأي هجمات قد تشنها عناصر متطرفة مُحافية بطبعها للأفراد الأجانب. كما سيكون في مقدور وحدة الحراسة هذه أن تنقل موظفي الأمم المتحدة إلى أماكن أكثر أمناً في حال تعرضهم لتهديد وشيك بالعنف الجسدي.

ولقد وضعت الأمانة العامة في هذا الصدد الخطط اللازمة لنشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة تضم وحدات عسكرية تُقدمها الدول الأعضاء إلى البعثة بصفة مفارز ولتكون جزءاً منها. وبناء على توصية من فريق استطلاع أوفدته مؤخراً إلى طرابلس، أُقترح أن تضم وحدة الحراسة ما يقرب من ٢٣٥ من الأفراد العسكريين.

وريثما يتم إقرار تعديل على اتفاق مركز البعثة الحالي الخاص ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يتم بموجبه توسيع نطاق الحماية القانونية الضرورية ليشمل وحدة الحراسة والوحدات المقدمة من الدول المساهمة بقوات، سيكون من المفهوم بأن أحكام الاتفاق النموذجي لمركز القوات (A/45/594) التي تنطبق على الأفراد العسكريين التابعين للوحدات الوطنية المنتدبين للخدمة في العنصر العسكري لأية عملية من عمليات الأمم المتحدة، وعلى ممتلكات وأموال وعتاد الدول المساهمة بتلك الوحدات، والتي تنطبق أيضاً على كل ما يتعلق بذلك سوف تنطبق مؤقتاً على الأفراد العسكريين التابعين للوحدات الوطنية المنتدبين للخدمة في وحدة الحراسة، وعلى ممتلكات وأموال وعتاد الدول المساهمة بتلك الوحدات، كما تنطبق على كل ما يتعلق بذلك.

ولقد نظرتُ أيضاً في خيار التعاقد مع شركة للأمن الخاص المسلح لأداء وظائف وحدة الحراسة المبينة أعلاه. وأخذت في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٦٧ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الذي أوصت فيه الجمعية العامة الأمم المتحدة ألا تستعين بخدمات شركة للأمن الخاص المسلح إلا كملاذ أخير وعندما تكون البدائل الأخرى غير كافية، بما في ذلك الحماية التي يوفرها البلد المضيف أو أشكال الدعم الأخرى المقدمة من الدول الأعضاء أو الموارد الداخلية في منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، فإنني أوصي بنشر وحدة حراسة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وذلك باستخدام الخيار العسكري المبين أعلاه بدلا من التعاقد مع شركة للأمن الخاص المسلح.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتأكيد ما إذا كانت هذه الترتيبات مقبولة من مجلس الأمن.
فإذا كان الأمر كذلك، فإنني أعتزم الشروع بعدئذ في إنشاء ونشر وحدة الحراسة.
ووفقا لما جرت عليه الممارسة، سأقوم في الوقت المناسب بإبلاغ مجلس الأمن بموافقة
البلد، أو البلدان المساهمة بقوات التي ستنتقل وحداتها إلى طرابلس.

(توقيع) بان كي - مون
